

ناجي عبيد

أنا مسؤول وأريد أن أكون لصاً

هذه المقالة ليست لدعم أي نوع من اللصوصية ولا تبرير لها بل هي شرح للأسباب التي أوصلتنا لهذا الوضع، كما قال أحد الحكماء لا تسأل اللص لماذا هو لص بل أسأل عن الأسباب التي أوصلته ليكون لصاً.

ما الأسباب التي أوصلت شخص ما، نظيف ذات اليد إلى البحث عن المال غير النظيف أو البحث عن الرشوة والتحايل على القانون؟

اليوم في ظل الأوضاع التي تعاني منها سورية من حصار خارجي وضعف اداري بل أكثر من ذلك، ما قد يصل في بعض الأماكن إلى مستوى النفوذ بشكل علني، متوسط الراتب كان قبل عام ٢٠١١ يعادل تقريباً ١٠ آلاف ليرة سورية ما يقارب ٢٠٠ دولار حسب سعر الصرف واليوم ليرة سورية ما يقارب ٢٠٠ ألف ليرة سورية وحسب التسعيرة الرسمية لسعر الحوالات الخارجية هو ٢٤ دولار أميركياً، ما يعني أن القدرة الشرائية انخفضت بنسبة عشرة أضعاف، والكارتة الأكبر أن هذا التضخم المهول يعني أن الراتب كقيمة شرائية لم يعد يكفي سوى مدة يومين وبالإسباب فقط، لن أضرب مثلاً عن الفساد في الموظفين الضغار بل سأضرب المثل على المسؤولين، إن كل مسؤول يرتب عليه في عمله والمواظبة والبقاء لساعات متأخرة من الليل على راتب مهما كان حجمه ولكن تخيلاً ٣٠٠ ألف ليرة سورية وهذا الرقم المستحيلات ورغم ذلك يقف لمدة أسبوع أو ١٥ يوماً إن كان لديه زوجة وأولاد، إذن ما ينقصه في هذا المبلغ المتخيل في أدنى النسب هو ٣٠٠ ألف ليرة ليكمل باقي الشهر، فمن أين له باقي المبلغ، لنضع حسن النية ونقل إن لديه مشروع أو الخاص الذي يدر عليه ما يكفيه لأخر الشهر وهو احتمال ضعيف جداً ونادر، إذا من أين باقي التمويل لاحتياجاته، وخصوصاً أنه من المستحيل على المسؤول العمل في عمل آخر لأن معظم وقته متفرغ للعمل.

المدخل هو يعلم الجميع جاء من الابتزاز غير استخدام المنصب وصراف نفوذه وهو ما يعاقب عليه القانون، لكن هل يعاقب؟؟ وبعيداً عن النصوص القانونية في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية هل يجب أن يجوع أولاده؟ لأنه شخص شريف! تساؤلات عديدة تطرح من النواحي الأخلاقية والقانونية والمعيشية، هل يجوز معاقبة هذا المسؤول الفاسد، أم يجب أن يستقيل من لا قدرة له على العمل في منصب يتطلب مغادرة كل حياته من أجل العمل؟

هل الفساد له علاقة طردية مع ما يحدث من تضخم؟ تبقى كل هذه التساؤلات هي حروف لن تغير في الواقع المعيشي الكارثي على المواطن وعلى المسؤول، وبداننا نعيش في حلقات متعددة تعتمد جميعها على البراغمية وإن قلنا صراحة حلقات فساد منظمة وسوسج بها تفاضياً عن أوضاع تكسر قلوب أقوى الرجال.

من حيث المبدأ لا بد من محاربة الفساد وقمعه أو إيجاد سبل قانونية تشجع زيادة الدخل للمسؤول وللوظائف خارج الراتب الرسمي، كمنال مبلغ مالي لقاء إنجاز المعاملة بمبلغ يخصص حسب سرعة الإنجاز أو جراء التحصيل من مخالفة ما في كل القطاعات وأهمها الترميم وعناصر المرور والجمارك. وحول الرادع الأخلاقي رأى أرسطو أن الفضائل الأخلاقية تكسب بالتعلم، وأن الإنسان يولد بلا أخلاق، في حين رأى سقوفون فرويد أن الإنسان يولد كالفصحى البيضاء لا هو خير ولا شرير، ولكن في ظل هذه الأوضاع المعيشية سيحول الإنسان إلى طريق الشر أو إلى طريق الخلاص «برأيه الشخصي»، ليضمن معيشة أفضل لأولاده وحياته ويقول هذا الشخص أنا مسؤول أريد أن أكون لصاً ولا أريد أنا أشاهد أطفالاً جيعاً مقهورين مسكوري الأعين تجاه أصدقائهم وما يحصله ذويهم من أموال من مصادر شريفة كانت أم غير شريفة، وعندما يشأ الصراع بين هاتين المعادلتين الجوع والفساد، تكون معاملة الفساد هي المرغوبة لأن أي شخص يرفض أن يجوع.

هذه الحرب بين هل أكون لصاً أم أكون نظيفاً ذات اليد أصبحت فنتة قتلية في هذا الزمن تقف عند المبدأ وتقبل بالجووع والإرهاق والقيهر وترفض أن تسرق لإطعام نفسها، ولأنفس هذا ما حول البلاد إلى ما هو أشبه بمجموعة متعبدون يدل عن مسؤولين لخدمة المواطن، وما هو أخطر من تقبل المجتمع للفكر الفاسد، اليوم نحن في مرحلة خطيرة وهي وفاة الضمير واعتبار كل شخص ضميراً حياً ما هو إلا شخص كاتب وديع الشرف والعلامة يقولون (حاج تبيض علينا بدنا تصدق ماتك مستفيد) هذه الجملة التي أسعينا كل يوم وأقول دائماً في قلبي: يجب أن تحوطني إلى أحد، وأغني عن كل أحد، يا من إليه المستند، وعليه المعتمد.

العودة إلى زمن بابور الكاز!

كيلو الغاز المنزلي بـ ١٤ ألف ليرة.. والأسطوانة بـ ١١٠ ألف في السوق السوداء

عبد المتعم مسعود



كشف مصدر في جمعية معتمدي الغاز بدمشق لـ«الوطن»، أن الكميات الموزعة من مادة الغاز المنزلي ارتفعت في الأيام الماضية لتصل إلى ٢٥ ألف أسطوانة يومياً من المادة إضافة إلى ١٥٠٠ أسطوانة من أسطوانات الحجم الوسط.

ووفقاً للمصدر فقد انخفضت مدة انتظار الأسطوانة من مئة أو تسعين يوماً إلى ٧٠ يوماً وذلك تزامناً مع زيادة الكميات الموزعة من المادة، وبين المصدر أن مسألة الخلل في وزن الأسطوانة لا تعود إلى الخلل في أجهزة الوزن، فهذه الأجهزة يمكن ضبطها ولو كان فيها خلل حقيقي بالوزن للأسطوانة المعيارية، موضحاً أنه في السابق كان وزن الغاز المعيارية في الأسطوانة ١٢ كغ تم تخفيضه رسمياً إلى ١٠ كغ والآن هي أقل من ذلك، كما أكد المصدر أن هذا الأمر قد وصل إلى ٨ كغ لكنه حكام ليس ١٠ كغ.

وأوضح أن هذا الفرق في الوزن ولو كان نصف كغ في كل أسطوانة من مجموع ٢٥ ألف أسطوانة يومياً فإنه يشكل حجماً كبيراً من المادة يذهب إلى السوق السوداء.

وأوضح المصدر أن سعر أسطوانة

الغاز حالياً في السوق السوداء يتراوح بين ٩٠ ألفاً و ١١٠ ألف وهي غير متوافرة مبيناً أن عملية البيع حالياً تتم بشكل مباشر بين الزبائن علماً أن بعض من لا يحتاج المادة ويريد بيعها قد يلجأ لمزوع الغاز ليبيعها عنده ليقوم هذا الأخير ببيعها كاملة أو عبر الطباختات المنزلية الصغيرة.

وبين المصدر أن حال معتمدي الغاز لا يسر الخاطر موضحاً أن الاستعادة المادية تكون أكبر وأفضل كلما قلت مدة استلام المستهلك لأسطوانة مؤكداً أن أفضل وضع هو توزيع

مصدرية جمعية معتمدي الغاز: ٢٥ ألف أسطوانة يومياً والمدة ٧٠ يوماً

وجالت «الوطن» على عدد من أماكن بيع الغاز المنزلي في السوق السوداء التي وصل فيها سعر كيلوغرام الغاز إلى ١٤ ألف ليرة وبلغ سعر تعبئة طباخ منزلي سعة ٣ كغ ٤٠ ألفاً. وأكد المصدر أنهم كجمعية لم يتلقوا أي تعليمات بعد حول آلية حصول الشرائح التي سرّفت عنها الدعم والمزعم تطبيقها خلال الفترة القادمة على مستحقاتها من المادة، لافتاً إلى عدم وجود بيع للأسطوانات الفارغة في استخدام الغاز الذي يبلغ سعر نصف اللتر منه ٤ آلاف ليرة وذلك لندرة أم بالتوجه نحو مزج البنزين مع المازوت.

الذرة الصفراء في الرقة تجفف على الطرقات العامة

رئيس مجلس المحافظة: نحتاج إلى تجهيزات لتأسيس مشفى في الريف المحرر وزيادة حصة المحروقات

محمود الصالح



كشف رئيس مجلس محافظة الرقة محمد زعيتر عن وجود حاجة كبيرة لتجهيز مشفى صغير في بلدة السبخة في ريف الرقة المحرر الشرقي، ليشكل نواة لمشفى تقدم من خلاله الخدمات الصحية النوعية وخاصة خدمة غسل الكلى، حيث يوجد عدد من أبناء محافظة الرقة من مرضى الكلى يحتاجون إلى غسل بشكل أسبوعي، وبالتالي هم بحاجة لهذه الأجهزة، لأنهم في الوقت الحالي يضطرون للذهاب إلى محافظة دير الزور للغسل، وفي ذلك تعب ونفقات كبيرة يتكبدها المرضى.

وأضاف رئيس المجلس: إن هناك حاجة للبدء بحملة وطنية لإعطاء لقاح كورونا، والطالب إلى جميع الجهات العامة القيام بحث العاملين لديها لأخذ اللقاح لأنه يشكل الضمانة لوقف سريّة هذا الوباء. وبين زعيتر لـ«الوطن» أنه تم الطلب إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئية لتأمين خمسة باصات تقل داخل في الحد الأدنى لتخدم ريف المحرر من محافظة الرقة، مشيراً إلى الواقع السيئ للثبات الكهربائي في الريف المحرر وبشكل خاص في المنطقة الغربية، حيث لم تصل الكهرباء إلى أي من المناطق الغربية في الريف المحرر، ما حرم الأهالي من الاستفادة من الكهرباء في ري محاصيلهم، وكذلك حرمان الناس من الكهرباء التي أصبحت عصب الحياة، وتشكل ضرورة في أي من النشاطات الاقتصادية والخدمية.

وطالب زعيتر بزيادة مخصصات المحافظة من المازوت والبنزين وغاز البوتان، وذلك لتعويض حرمان المحافظة من الكهرباء، لأنه من غير المعقول ألا تتوافر الكهرباء ولا المازوت ولا الغاز، للحاجة الكبيرة لأبناء المنطقة لهذه الكميات الكبيرة ويوجد أي محفّف يقوم بتجفيف هذه الكميات الكبيرة وهو الأمر الذي يضطر الفلاحين إلى القيام بتجفيفها على الطرقات العامة بشكل بدائي، ما يتسبب في

جداً الإسراع بتأمين البذار للمحاصيل الشتوية الإستراتيجية، نظراً لارتفاع أسعار البذار في السوق السوداء، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ابتداء بقيمة مستلزمات الإنتاج والسماد والمدادس والبيضاء بكميات كبيرة، وارتفاع أسعار البذار في محافظة الرقة، والاستفادة من الأراضي الخصبة في المحافظة إضافة إلى مياه الري والخبرة المتراكمة للفلاحين في وادي الفرات. وطلب زعيتر تأمين البصات للخدمة في الوحدات الإدارية ومنها جرارات ومقطورات لأعمال النظافة ووضوافت، ودعا إلى ضرورة الإسراع في إنشاء محفّف للذرة الصفراء التي يقدر أن يصل إنتاجها في المحافظة في هذا العام إلى أكثر من ٣٠ ألف طن، لأنه لا يوجد أي محفّف يقوم بتجفيف هذه الكميات الكبيرة وهو الأمر الذي يضطر الفلاحين إلى القيام بتجفيفها على الطرقات العامة بشكل بدائي، ما يتسبب في

أنا ملتزم بما علي من حقوق و واجبات



انتهت مهلة زراعة الشوندر ولن يزرع سدس المخطط له

اقتراحات بمنح قروض نقدية للفلاحين بضمان المحصول لأن المزارع غير قادر على فلاحه أرضه

طلال ماضي

انتهت المهلة المحددة لزراعة محصول الشوندر السكري للبرودة الخريفية والمساحة المزروعة بلغت ٧٢٢ هكتاراً من المساحة المحددة ٣٢٢٢ هكتاراً وللأسفة من أجل تشغيل معمل شركة سكر تل سلحب من جديد، أي إن المساحة المزروعة أقل من سدس المخطط لها فما السبب؟

الخبير التنموي أكرم عفيف رغب في تصريحه لـ«الوطن»، من لهجة التحذير والخصر الواقع بكلمتين «الزراعة تحترق»، وقال: إن الأراضي الزراعية في سهل الغاب لم تعد صالحة للزراعة، والأعشاب العمرة ظهرت في أكثر من نصف الأراضي بسبب عدم قيام الفلاحين بالفلاحة المعقمة، لافتاً إلى أن الفلاح كان سابقاً يفلح الأرض أكثر من مرة في العام ويتقيد بالبرودة الزراعية لكن مع ارتفاع التكاليف لم تعد لديه القدرة على الاستثمار بتخديم الأرض وخاصة أن تكاليف المعيشة أمامه كبيرة جداً، فهو اليوم مطالب بشراء تكتة الزيت بـ ٢٥٠ ألف ليرة، وطن الحطب للذئفة ٣٥٠ ألف ليرة، وإذا كان لديه ١٠ دونمات تكلفة التونم الواحد منافع السورية للتجارة، وزيادة خطة التجهيد والتزقيت للزراعة بين مناطق المحافظة، ودعم قطاع التربية بشكل أكبر ليتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة، وخصوصاً خلال فترة الامتحانات التي يتم خلالها استقبال آلاف الطلاب من أبناء المحافظة من جميع المناطق الواقعة خارج السيطرة.

السوية بقيت الأراضي من دون فلاحه، ودعا عفيف إلى تقديم الحلول الإسعافية بمنح قروض نقدية للفلاحين بضمانة المحصول ولو كانت بغائدة ١٥ بالمئة بدلاً من ١٠ بالمئة، معتبراً أن هذا الحل أفضل من الاستدانة من التجار بغائدة كبيرة جداً تصل إلى ٦٠ بالمئة، وأشار عفيف إلى أن قطاع الثروة الحيوانية ليس بخير حيث تكلفة البقرة في اليوم ٢٥ دولار، ولم تقم المؤسسة حتى اليوم بشراء ٩ ملايين، وهي ثمنها بين ٣ إلى ٤ ملايين ليرة، وطبعاً كانت تبايع بـ ٧ ملايين لكن مع

كثرة معروض البيع تراجع سعرها، لافتاً إلى أن انخفاض الأسعار في العادة هو مؤشر إيجابي إلى أن الانخفاض ناتج عن الأزمة وليس عن الوفرة، وضعف القدرة الشرائية جعل الناس تحجج عن شراء الحليب ومنتجات الألبان.

مربي الأغنام تيسر عبد الله قال بعث القطيع «والحمار» وبطلت الصلحة لافتاً إلى أن قطيعه نحو ٤٠٠ غنمة كان بحاجة يوماً إلى مصروف بقيمة مليون ليرة، وهو غير قادر على الاستمرار بالتربية، بينما مربي



مدير هيئة الغاب: الظروف الجوية لم تساعد الفلاحين

الدواجن محسن نور الله اعتبر أن التربية فيها خسارة محققة وهو يعرف أنه يخسر لكنه يربي فقط من أجل استمرار العيش بالدين، والحصول في نهاية الفوج على مبلغ من المال يسد حاجة أولاده، وقال: صحح أن هذا المبلغ يدور لدى التجار لكنه أفضل من مد اليد للغريب والجميع لا يملك سيولة.

الدكتور المهندس بسام السيد يرى أن تكلفة الزراعة لهذا الموسم كبيرة جداً، صحح أن الجمعيات تمنح البذار بالدين، لكن مالك الجرار يريد أجرته فوراً وهي مرهقة

وكبيرة على الفلاحين، لافتاً إلى أن الكمية المزروعة بالشوندر السكري قليلة جداً ولا يمكنها تشغيل معمل السكر، داعياً إلى إيجاد الحلول الفورية لإتقان محصول الشوندر إذا كان هناك من حلول، والعمل على تدارك هذه المنغصات لعودة الفلاحين لزراعة محصول الفصح، حيث مساحة سهل الغاب ٨٧ ألف هكتار منها ٥٠ ألف هكتار مخصصة لزراعة الفصح بين يعل وسقي ويجب أن تنفذ هذه الخطة تحت أي ظرف كان.

مدير عام هيئة تطوير الغاب أوفى وسوف بين لـ«الوطن»، أن جميع المستلزمات مؤمنة من وقود وبذار، وفروع المصارف الزراعية تقوم بواجبها، لكن الظروف المناخية لم تساعد الفلاحين على الزراعة، لافتاً إلى أن المهلة النهائية لزراعة محصول الشوندر كانت حتى ١٥ شهر تشرين الثاني وتم تمديد المهلة إلى نهاية الشهر لكن المساحة المزروعة ما زالت قليلة، والأراضي لم ترو من أجل فلاحها ٧٠ بالمئة من البذار استجره الفلاحون وابتانتظار الظروف المناخية المناسبة، وبالنسبة إلى موسم الفصح لم يبدأ بعد، وفي العادة يبدأ في منتصف شهر كانون الأول، البذار مؤمنة وهناك فائض والفلاحون لديهم رغبة بالزراعة لكن الظروف الجوية هي العائق الأساسي أمام الزراعة.

على ما يبدو من تنفيذ الخطة بالنسبة للشوندر أن الواقع لا يسر وتعاين وزارة الزراعة عن هذا الواقع سيقودنا إلى سلة بلا خبز.